HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 1

النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٦٢ | أيار ٢٠١٧ | www.institutdesfinances.gov.lb

حرصاً على المال العام

تشكّل الشفافية شرطاً أساسياً لا بدّ من توافره في التلزيمات العموميّة، من مناقصات واستدراج عروض وصفقات، وهي مبدأ محوريّ في كل ما يتعلق بالشراء العام. فالشفافية هي السبيل الأقرب إلى نيل ثقة المواطن، وتطمينه إلى أن مالَه، أي المال العام، يُنفَق بنزاهة وفي الموقع المناسب.

ولذلك، لا بدّ للجهات الحكومية من التزام الآليّات القانونيّة والقواعد المنصوص عليها، لأنها المدماك الأوّل لتأمين النزاهة والشفافيّة، بهدف الحفاظ على المال العام وإبعاد أيّة شبهة في هذا الإطار.

إن وزارة المال، انطلاقاً من كونها مؤتمنة على المال العام، تحرص على أن تتم المناقصات العامة في أفضل الظروف. وهي، إدراكاً منها لأهمية هذا الأمر، تولي اهتماماً كبيراً لتطوير عمليات الشراء العام والتلزيمات والمناقصات في لبنان، وتعمل لذلك على تطوير قانون المحاسبة العموميّة الذي يرعى هذه العمليات.

كذلك حرصت الوزارة، عبر "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي"، على إطلاق الحوار المثمر في هذا المجال، وتعزيز قدرات الإدارات العامة في الدولة لهذه الجهة، وتدريب الموظفين المختصين على مواكبة ما تنص عليه التشريعات والإجراءات الجديدة.

وقد تمّ أيضاً إطلاق النسخة التجريبية من "دليل الصفقات العامة ودفاتر الشروط النموذجية" والتي أُعدّت وفق أفضل المعايير والممارسات المعتمدة دولياً، ومن شأن اعتماد هذه الوثائق تأمين صدقيّة أكبر للدولة والإسهام في الحد من إهدار الوقت والمال، وتعزيز الشفافية والكفاءة في تنفيذ عمليات الصفقات العامة، وتحسين فاعلية تطبيق القوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء.

علي حسن خليل
وزير المالية

بسيطة وسريعة ودقيقة وموثوق بها... وهذه منافعها للوزارة والمكلّف

نحو جعل كل التصاريح الضريبية... إلكترونية!

قطعت وزارة المال شوطاً بعيداً في سعيها إلى جعل التواصل الإلكتروني أساسياً في علاقتها مع المكلّف، بحيث يصبح النظام الإلكتروني الذي بدأ تطبيقه على التصاريح الضريبية، شاملاً كل الخدمات.

إذا كان الإنتقال إلى الزمن الإلكتروني يهدف إلى تعزيز نوعيّة الخدمات التي تقدّمها وزارة المال للمكلّفين، وإلى تحسين الالتزام الضريبي من خلال تسهيل التصريح الضريبي وتسديد الضرائب إلكترونياً. ومن شأن ذلك أن يحدّ من التعامل بالمستندات الضريبيّة الورقيّة، وأن يتيح إدخال المعلومات بشكل فوري وأرشفتها، ويؤدي تالياً إلى السرعة في تحصيل الضرائب وتعزيز الشفافيّة. وتتميز الخدمة الإلكترونية بأنها بسيطة وسريعة ودقيقة وموثوق بها وتتوجّه إلى جميع المكلّفين الذين بات بإمكانهم التصريح من أي مكان وفي أي وقت على مدار الساعة وحتى عبر الهاتف بواسطة أيّ اتصال ممكن بالانترنت. وهذه الخدمة لا تتطلّب من المكلّف سوى أبسط المهارات التقنيّة، وتُعفيه من استخدام المواصلات ومن الانتظار أوقاتاً طويلة من دون طائل.

وتذكّر رئيسة دائرة الخدمات ومعلومات المكلّفين المركزيّة في مديريّة الواردات في وزارة المال ريم الحاج شحادة بأن العمل على التصريح الإلكتروني بدأ منذ العام ٢٠٠٨ وطبّق للمرّة الأولى اختيارياً العام ٢٠١٣ "وتمّ تطبيقه إلزامياً اعتباراً من العام ٢٠١٤ على بعض أنواع التصاريح".

التتمة ص ٢

في هذا العدد أيضاً

مميزات مشروع موازنة ٢٠١٧: تطبيق الشمولية وإنهاء فوضى تسجيل الهبات والقروض ٤
"إرادة بلدية"... على امتداد خريطة لبنان ٦
أمانات السجلّ العقاري: توحيد تطبيق القوانين ٨
اللقاء السنوي للملاك العالي في "الريجي": رصْدُ الحاجاتِ القيادية لمواكبة تطبيق نظام الجودة ٩
التصريح ر٨: الضريبة الموحّدة على إيراد المستخدم ١٠

تصدر عن:
معهد باسل فليحان المالي INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 2

تتمة ص ١

في أي مرحلة أصبح تطبيق النظام؟

وبحسب الحاج شحادة، تمكّنت الوزارة حتى الآن من مكننة كل التصاريح الخاصّة بالضريبة على القيمة المضافة وطلبات الاسترداد العائدة إليها؛ وعلى ضريبة الأملاك المبنيّة؛ ومعظم الضرائب على الرواتب والأجور وتعديلاتها باستثناء الـ"ر٨" أي الخاص بالأفراد ممّن يعملون في أكثر من مكان واحد، وهي على طريق الإنجاز، وكذلك تصريح ضريبة الدخل لشركات الأموال (ش١) وتصريح عدم مزاولة العمل (م٧). وتقول: "نطمح إلى أن تصبح كل تصاريحنا إلكترونيّة . وعدد التصاريح يتطوّر بشكل مطّرد من فصل إلى آخر".

وهل أصبح النظام إلزامياً للبعض وما هو وضع التصاريح الكبيرة؟

تجيب بالقول إن النظام إلزامي حالياً لمجموعة من المكلّفين وتحديداً كبار المكلفين والمكلفين الذين يخضعون للضريبة على القيمة المضافة والرواتب والأجور ولمن يصرّح أيضاً "م٧" أي عدم مزاولة المهنة. أما بالنسبة لشركات الأموال فتعمل الوزارة على آليّتين لـ"ش١". وثمة قرار صادر يوضح آليّة تطبيق التصريح الإلكتروني الخاص بالنموذج "ش١"، وهو سينطبق على كل التصاريح الكبيرة العائدة لشركات الأشخاص والهولدنغ والمصارف وشركات التأمين وغيرها.

وحالياً بدأ تطبيق الاستعلام الضريبي (Tax Inquiry) المختص بضريبة الأملاك المبنيّة والذي يسمح للمكلّف من معرفة الضرائب التي تقع على عقاره بمجرّد وضع المعلومات الخاصة بالعقار. وهي خدمة عامة تؤمّن بالإضافة إلى التطبيق من صفحة المكلّف الخاصة وعلى موقع وزارة المال.

أهميّة التصريح الإلكتروني بالنسبة إلى الوزارة

وتشرح الحاج شحادة أن "أهميّة التصريح الإلكتروني بالنسبة لوزارة المال تكمن في أنّه يساعدها على تخفيف العبء على موظّفيها من جهتي تلقّي التصريح والتواصل مع المكلّف مباشرة، إذ أن المكلّف يملأ التصريح إلكترونياً من دون أخطاء بفضل قواعد التحقّق من صحّة المعلومات (Validation Rule)، ما يزيل إمكانيّة وقوع أخطاء ماديّة وما يوفّر على دوائر معالجة المعلومات عبء دراسته".

وتضيف: "عندما يُقدّم التصريح يدوياً عبر ليبان بوست، قد يكون الخط غير مقروء وقد يتضمّن أخطاء مطبعيّة أو أرقاماً ناقصة وغيره. وعند وصوله إلى الوزارة تتسلمه الإدارة وتقوم بإدخاله إلى النظام المعلوماتي (نظام سيكتاس SIGTAS) وهو ما يستغرق وقتاً طويلاً. وأكثر من ذلك، قد يقع خطأ إما ناجم عن عمليّة الإدخال أو من المكلّف. وتجنّباً للحالة الأولى يوجد مرحلة ثانية يتولاها موظّفون مختصّون بتدقيق التصاريح. أما في الحالة الثانية، فيتوقّف الموظّف عن العمل على التصريح ويُحيله على دوائر معالجة المعلومات المختصّة وفق منطقة التكليف التي تتواصل مع المكلف وتطلب منه الحضور لتصحيح تصريحه في حال وجوب ذلك. ومن الجدير ذكره أنّ عدد الموظّفين في هذه الدوائر محدود جداً ويحصل تراكم أمامها نظراً لكثرة التصاريح التي تتطلب معالجة.

وتشير إلى أن "تصاريح شركات الأموال والأشخاص، يصل عدد صفحاتها إلى نحو ٥٠ وثمّة نماذج فيها تُعبَّأ أكثر من مرّة فيصل عدد صفحاتها بالمجمل إلى أكثر من مئة في بعض الأحيان. وتتابع: "بعد استكمال المراحل السابقة، يُرسل التصريح للأرشفة حيث يتم ذلك لكلّ ورقة من أوراقه، وهذه المرحلة بدورها لا تعود من حاجة إليها مع التصريح الإلكتروني".

وتقول: "عندما يصل التصريح إلى قاعدة معلومات وزارة المال، لا تكون ثمة حاجة لإدخاله إلى النظام كما هي الحال مع التصريح اليدوي، ولا حاجة إلى تدقيقه، وكذلك تتوافر صورة عنه في نظام الأرشفة. ويسمح النظام الإلكتروني كذلك بربط إشعار الدفع وتسديد المكلّف الفعلي للضريبة وهو ما كان يجب التحقّق منه يدوياً في السابق يتم أيضاً الاستغناء عن هذه المرحلة". ولهذه الخدمة إفادة بيئيّة أيضاً بوقف استخدام الورق وتوفير استعمال وسائل النقل وانتقال المكلّف إلى الإدارة وغيره.

إلى ذلك ثمة وفر على وزارة المال كونها كانت تدفع عن كل تصريح مبلغاً من المال لـ"ليبان بوست" بهدف إرسالها إلى المكلّفين. فمثلاً كانت الوزارة تدفع كلفة طبع تصاريح "الضريبة على القيمة المضافة" مع ما تحمله من تكاليف ورق وطباعة ونثريّات كالمغلّفات واستهلاك آلات وجهد موظّفين، ومن ثمّ كلفة إرسال هذه التصاريح إلى المكلّفين. وتخلص إلى أن "كل هذه المراحل، أي إدخال التصاريح وتدقيقها وأرشفتها، والتي تكلّف الإدارة جهداً إدارياً ضخماً والمكلّف وقتاً ومالاً، يُستغنى عنها عبر التصريح الإلكتروني. وبالتالي يمكن استثمار جهد الموظّفين في مكان آخر".

ولجهة الوفر في الوقت، فإنّ معالجة التصاريح أصبحت تتم مباشرة عند إرسالها من المكلّف من دون انتظار وصول التصريح عبر "ليبان بوست" ومن دون الحاجة إلى إدخاله وتدقيقه. وكل ذلك كان يؤخّر الإدارة نحو شهر في دراسة الملفّات ولا يحصل عندها تلازم مع استحقاق المبالغ.

وتستفيد وزارة المال من استثمار المعلومات في وقتها الصحيح إذ يمكن في كل لحظة معرفة القيمة التي صرّح بها المكلّفون من مبيعات وضرائب. وتعرف الوزارة يومياً عدد التصاريح الواردة وعدد المكلّفين الذين صرّحوا عن ضريبة مستحقّة للدفع وعدد طلبات الاسترداد...

... وبالنسبة إلى المكلّف

أما بالنسبة إلى المكلّف، فيوفّر عليه النظام الإلكتروني الوقت والجهد لجهة الانتقال إلى مكاتب البريد والانتظار ليقدّم تصريحه. ويوفّر كذلك عليه مبلغاً من المال يدفعه لقاء الخدمة البريدية.

كيف يتم التصريح الإلكتروني؟

يتسجّل المكلّف إلكترونياً ويحضر إلى وزارة المال مع المستندات المحدّدة، فيتم تسليمه شخصياً (أو من يوكله بموجب وكالة رسميّة)، المفاتيح الإلكترونيّة (اسم المستخدم وكلمة السر والرمز السري).

والمكلّف الذي استحصل من وزارة المال على "إسم المستخدم" و"كلمة المرور"، يستطيع أن يَدخُل في أي وقت ومن أي مكان إلى صفحته الخاصة على موقع الوزارة وتَظهَر عندها أمامه التصاريح التي عليه تعبئتها. وتكون بعض خانات هذه التصاريح معبّأة مسبقاً، كالرقم الضريبي واسم المكلّف وعنوانه، والفترة الضريبيّة التي يتم التصريح عنها وتاريخ انتهاء مهلة التصريح، وما عليه سوى أنْ يبدأ بتعبئة التصريح. وإذا ورد تضارب بين الأرقام المُدخَلَة يُبيّن له النظام عندها وجود خطأ ما فينبّهه بذلك إلى وجوب تصحيحه. وتظهر الغرامة في النتيجة للمكلّف محتسبة بشكل صحيح في ضريبة الرواتب والأجور وضريبة الأملاك المبنيّة، بالاستناد إلى المعلومات التي أدخلها المكلف. فمثلاً في ضريبة الأملاك المبنيّة التي يصعب على المكلّف احتسابها، عليه فقط تحديد إيراد عقاره السنوي وما إذا كان هناك تنزيل سكن المالك، والنظام يحتسب الضريبة والغرامة في حال توجّبها، ويُصدِر له النظام إشعاراً بالدفع وفقاً لما أدلى به.

وفي كل مرحلة يقوم النظام بتوجيه المكلّف. وبعد إرسال التصريح لا يعود بإمكان المكلّف إدخال أيّ تعديل وإذا ما أراد ذلك عليه تقديم تعديل تصريح. وباستطاعة المكلّف أنْ يحفَظ التصريح عنده إذا رغب في ذلك.

ويصل إلى المكلّف إيصال عن التصريح يطبعه ويحتفظ به، وتصريحه يبقى بحوزته ويستطيع أيضاً طبعه، ويُرسل إليه أيضاً إشعار الدفع بالاستناد إلى تصريحه، وما عليه سوى كتابة اسمه عليه ويطبعه ويدفع قيمته إما في المصرف أو عبر "ليبان بوست" أو البريد السريع "OMT".

لمزيد من المعلومات زوروا: www.finance.gov.lb

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 3

وقد ينتج في بعض الأحيان عن الخطأ في التصريح اليدوي فرض غرامة على المكلّف، وهذا ما لم يعد يحصل مع التصريح الإلكتروني.

وإذا صدر إعفاء ضريبي وكان المكلّف تأخّر عن تسديد قيمة الإشعار بالدفع الذي استحصل عليه إلكترونياً فيستطيع أن يطبع إشعاراً جديداً بالدفع ويصدر مع غرامة مناسبة للمدة التي تأخّر فيها عن التسديد، وفي حال كان ثمة إعفاء أو تسوية غرامات فترد القيمة في الإشعار مخفّضة.

وأصبح بإمكان المكلّف، من خلال النظام الضريبي الإلكتروني، الاطّلاع على التكاليف الصادرة والتي تنطبق عليه مباشرة، على صفحته، من دون أن يضطر إلى المجيء إلى وزارة المال للقيام بذلك. ويستطيع المكلّف طبع إيصال تحصيل بالضريبة أو الغرامة المتوجّبة وأن يدفعها إما بواسطة المصرف أو "ليبان بوست" أو الـOMT أو إلكترونياً بواسطة البطاقات المصرفيّة.

وكل التصاريح التي قدّمها المكلّف يدوياً في السابق أصبح يستطيع الاطّلاع عليها إلكترونياً على حدة وكذلك بالنسبة للتصاريح الإلكترونيّة.

وما يستفيد منه المكلّف كثيراً أيضاً عند اعتماده على النظام الإلكتروني أنّه يستطيع أن يصرّح في أي وقت يريد وعلى مدار الساعة وفي أيّام العطل الأسبوعيّة والرسميّة ولغاية الساعة ١٢ ليلاً من اليوم الأخير للمهلة؛ وذلك على عكس الحال في التصريح البريدي حيث دوامات العمل محدّدة.

ويحصل المكلّف على أجوبة عن كل استفساراته عبر إرسال أسئلته بواسطة البريد الإلكتروني الذي وضعته الوزارة بتصرّفه eservicesqa@finance.gov.lb

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ فريق عمل الوزارة يرد على هذه الاستفسارات حتى بعد دوام عمله.

وإضافة إلى معرفة ما هي تصاريحه ومهلة تقديمها، يتم تبليغ المكلّف عبر صفحته تنبيهاً أو تحذيراً لجهة موعد انتهاء المهلة، وفي حال تمديدها يُبلّغ أيضاً عبر الانترنت بذلك. ويتم تزويده بكل التبليغات والرسائل وغيرها التي تعنيه. فصفحته لا تقتصر على التصريح إنّما هي مصدر شامل للمعلومات الضريبيّة التي تعنيه.

هل النظام آمن؟

وتؤكد االحاج شحادة أن نظام التصريح الإلكتروني آمن كلياً وقد زُوِّد بأجهزة أمان تسمح بكشف أيّ محاولة تلاعب قبل حصولها ما يسمح بالتصدّي لها وتجنّب وقوع أيّ مشكلة وثمة بروتوكولات محدّدة تطبّق في مثل هذه الحالات.

وتختم قائلة: "نحن نتقدّم من سنة إلى أخرى ضمن الإمكانيات المتاحة ونحن اليوم وصلنا إلى مرحلة تندر فيها المشاكل التقنيّة".

خليل كشف أن "خطة استراتيجية" ستوضع وأن القرارات ستراعي القطاعات

الجمارك: البيانات والدفع إلكترونياً وإتاحة تَتَبُّع المعاملات عبر الموقع

الوزير خليل والعميد الطفيلي خلال المؤتمر (دالاتي ونهرا)

بعد تعيين العميد اسعد الطفيلي رئيساً للمجلس الاعلى للجمارك والسيدة غراسيا القزي والسيد هاني الحاج شحادة عضوين فيه، كشف وزير المال علي حسن خليل خلال مشاركته في مطلع أيار في لقاء حواري بعنوان "الجمارك في خدمة الوطن"، أن "خطة استراتيجيّة على مدى سنة وسنتين وخمس سنوات" ستوضع لمعالجة وضع إدارة الجمارك وتحسين أدائها.

وتحدث خليل عن الحاجة إلى "تعزيز الجمارك بالكادر البشري وفتح المجال أمام ملء الشواغر".

وشدد على أن أي قرار يصدر يجب أن يراعي خصوصيات المعنيين بعمل الجمارك، من مخلّصين وهيئات وصناعيّين وغيرهم، ويجب أن ينتبه لمصالح العلاقات الاقتصاديّة ولمصالح القطاعات الصناعيّة والتجارية وغيرها. وأعلن أن الآليّات التي ستوضع "تسهّل عمل الجمارك ولا تعقّد مصالح مختلف القطاعات".

الطفيلي

وشدد رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد أسعد الطفيلي على "حاجة الوطن إلى تعاون الجميع". وأضاف "علينا جميعاً، موظفين عسكريين أو مدنيين، وتجاراً، وشركات، أن نعمل لخير الوطن والمواطنين".

وكشف عن الشروع بإشراف الوزير خليل في "وضع خطة استراتيجية لتحسين وضع الجمارك، من ضمنها وضع برامج الكترونية كاملة بحيث يصبح تقديم كل البيانات إلكترونياً، ويتم الدفع الكترونيا، بما يخفف الاحتكاك بين الموظف والمخلّص والتاجر ويحدّ نوعاً ما من الرشاوى". وأضاف: "توخياً للشفافية، سنطور الموقع الإلكتروني للجمارك بحيث يصبح بإمكان أي مواطن الإطلاع عليه والإفادة منه وتَتَبُّع تَقَدّم إنجاز معاملته".

ودعا الطفيلي كل من لديه شكوى إلى إرسالها إليه شخصياً على رقمي فاكس في مكتبه الخاص هما ٠١٩٨٨٠٨٠ و٠١٩٨٨٥١٢، واعداً بمتابعة أي شكوى بنفسه، والتواصل مع أصحاب العلاقة بسرية تامة حرصاً على عدم كشف مصدر الشكوى. كذلك أعلن عن وضع صندوق شكاوى عند مدخل مبنى المجلس الأعلى للجمارك بحيث يستطيع أي مواطن أن يضع فيه شكواه المكتوبة، مؤكداً أيضاً أنه سيتولى شخصياً متابعتها.

الطفيلي وضع أرقام فاكس وصندوق بريد للشكاوى في تصرف المواطنين

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 4

مميزات مشروع موازنة ٢٠١٧: تطبيق الشمولية وإنهاء فوضى تسجيل الهبات والقروض

بعيداً من الإكتفاء بقراءة أرقام النفقات والإيرادات الواردة ضمن مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠١٧، لا بدّ من التوقف عند مجموعة مميزات يتسم بها هذا المشروع، وتشكّل عناصر جديدة في عملية إعداد الموازنات وتنفيذها.

من اجتماعات لجنة المال والموازنة لمناقشة مشروع موازنة ٢٠١٧

الشموليّة

لعلّ أحد أهم مميزات المشروع تطبيق مبدأ الشموليّة في الموازنة العامة، إذ ستُدخَل فيها كل نفقات سلسلة الرتب والرواتب. ويتوقع أن يكون لإدخال أرقام السلسلة في الموازنة أثر إيجابي لجهة تخفيف عجز الموازنة، بما يقارب ٤٥٠ مليار ليرة لبنانية على الأقل. كذلك شمل مشروع الموازنة كل النفقات، إنطلاقاً من سياسة واضحة في هذا الشأن، فلم يتم إخفاء أيّ عجز أو إنفاق على الإطلاق فيها. كذلك أدخلت فيها كل تقديرات الإيرادات.

وعندما يحكى عن إدراج كل النفقات في مشروع الموازنة، فهذا يعني كل ما له علاقة بالإنفاق، بما فيه قوانين البرامج التي أقرّها مجلس النواب في جلساته الأخيرة، وكلّ تقدير لتوظيف جديد.

ويشكل الربط الإلكتروني بين الوزارات ووزارة المال تطوراً مهماً يتيح إدخال كل عمليات الموازنة دون تأخير والحصول على المعلومات الميومة كل لحظة بلحظتها. وتمّ في هذا السياق اعتماد الربط الالكتروني بين مديرية الموازنة و٢٢ وزارة وإدارة عامة وبقيت فقط بعض القطاعات المحدودة التي لم ترتبط الكترونياً.

الالتزام بسقف الاقتراض

وفي المواد القانونية ضمن مشروع الموازنة، تمّ التشديد على الالتزام بسقف الاقتراض بالعملات اللبنانية والأجنبية ضمن حدود العجز المقدّر في تنفيذ الموازنة وفي انفاق الاعتمادات المدوّرة والاعتمادات الاضافية أيضاً والتزام اطلاع مجلس النواب فصلياً على نتيجة الاصدارات وسلفات الخزينة وأقساط الديون الخارجية والداخلية والعجز المحقق في تنفيذ الموازنة والخزينة. وهذا الإجراء البالغ الأهمية يضع ضوابط كانت أُعدّت سابقاً في مشروعي موازنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦ وأقرّت اليوم.

تسجيل الهبات والقروض

وعلى مستوى الهبات والقروض، فقد تمّ، عبر المواد القانونية للموازنة، تطبيق أحكام اتفاقيات الهبات والقروض الخارجية على كامل مشاريع الإنفاق للمشاريع المموّلة خارجياً واخضاعها للرقابة وفق الأصول. بمعنى آخر، تمّ الخروج من الفوضى المرتبطة بتسجيل القروض والهبات، فلم يعد يوجد أي قرض أو أيّ هبة لا يسجّل وفق الأصول ولا يضبط في إطار المحاسبة العامة للدولة. وحالياً قيمة الهبات المسجّلة وفق هذه القاعدة لا تتجاوز الـ١٠٪ منها.

اعتمادات دعم فوائد القروض الاستثمارية

وضمن المواد القانونية أيضاً وُضِعَت ضوابط لصرف مخصّصات الاعتمادات لدعم فوائد القروض الاستثمارية من خلال مادة تفرض وضع نظام خاص يُقرُّ بمرسوم في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المال وبعد استشارة مصرف لبنان.

كبح العجز وخفض نسبة الدين

وعلى مستوى إعداد الموازنات مستقبلاً، سيُركز الاتجاه على موازنات متوسطة الأجل وقد أُعِدّت خطة مالية لغاية العام ٢٠٢٢ تستهدف خفض العجز المالي إلى /٢٠٠٠/ مليار مقابل /٧٠٠١/ مليار حالياً، وسيتحقّق ذلك من خلال إدارة فاعلة للإنفاق وتطوير القدرات في جباية الإيرادات والحدّ من الإهدار والفساد، وقد أُعطي اعتبار خاص لزيادة الاستثمارات لتطوير البنى التحتيّة في كلّ المرافق وتوفير حوافز للاستثمار والنمو، وهذه الخطة ستُعرَض خلال الشهرين المقبلين على مجلس الوزراء لمناقشتها وإقرارها. الاتّجاه أيضاً هو نحو إعداد موازنات وإقرارها في مواقيتها وسيكون التشديد على تنفيذ الموازنات والالتزام بها. وسيكون الاهتمام منصّباً نحو تحقيق سياسات مالية ترتكز على تحقيق ملاءة مالية توازي أداء الدول التي تتّصف بالاستقرار المالي أهمّها: كبح العجز، تقليص نسبة الدين إلى الناتج إلى ١٢٤٪ في العام ٢٠٢٠ مقابل /١٤٤٪/ حالياً. كما ان العجز المستهدف للسنوات المقبلة سيبلغ فقط ٣٪ من الناتج المحلي وهو ما يوازي مؤشرات المجموعة الأوروبيّة.

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 5

قانون ضرائب الأنشطة البترولية أمام مجلس النواب... و"الصندوق السيادي" على النار

وزارة المال لاعب أساسيّ في القوانين النفطية

من المفترض مع نهاية السنة الجارية أن تكون الدولة اللبنانيّة قد وقّعت مع الشركات الرابحة عقود اتفاقيّات الاستكشاف والإنتاج للنفط والغاز. ويأمل اللبنانيون أن يكون البدء باستخراج النفط والغاز فاتحة عصر جديد عنوانه الإزدهار، بفضل الإيرادات المالية التي تدرّها الثروة النفطية على خزينة الدولة.

هذه الإيرادات ستتأتى من ثلاثة مصادر: الإتاوة، وحصّة الدولة من الربح، والضريبة على الشركات. وتدخل الإتاوة وحصة الدولة من الربح حكماً إلى الصندوق السيادي، في حين لم يتم بعد تحديد وجهة الضرائب على الشركات المحصّلة، في انتظار إقرار القوانين ذات الصلة، وتحديداً "القانون الخاص بالأحكام الضريبيّة المتعلّقة بالأنشطة البترولية" و"قانون الصندوق السيادي".

وتعتبر وزارة المال لاعباً أساسياً في هذا المجال، إذ عملت وتعمل على وضع مشروعي القانونين المذكورين. وقد تم تشكيل لجنة خاصة برئاسة مدير المالية العام من أجل متابعة وإعداد كافة الأمور المتعلقة بالأنشطة البترولية في لبنان. وتتكون هذه اللجنة من ممثّلين عن مختلف الوحدات في مديريّة المالية العامة. وثمة تعاون متواصل بين اللجنة ووزارة الطاقة والمياه ممثّلة بهيئة إدارة قطاع البترول. ويستفيد هذان الطرفان من دعم تقني من البرنامج النروجي للتنمية (Oil for Development Program).

قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية

وخلال أيار الجاري، أنجزت اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة الاشغال العامة والطاقة والمياه النيابية، درس ومناقشة مشروع القانون الرامي الى وضع الاحكام الضريبية المتعلقة بالانشطة البترولية. وتقول عضو اللجنة رئيسة القسم الملحقة بمكتب مدير المالية العام فادية صقر لـ"حديث المالية" إن "المنظومة التشريعية الواضحة والشفافة للشركات المهتمة بالإستثمار تكتمل بعد صدور هذا القانون". ويتضمن مشروع القانون أحكاما ضريبية ومالية خاصة بالشركات المؤهلة للتعاقد مع الدولة اللبنانية بموجب اتفاقيات الاستكشاف والانتاج، كما يتضمن أحكاما ضريبية تحدد وتحفظ حصة الدولة الضريبية من عائدات الأنشطة البترولية. ويشمل مشروع القانون ما يأتي: ضريبة الدخل على الأنشطة البترولية والايرادات الضريبية من الأنشطة البترولية وايرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة المقتطعة عند المنبع، وضريبة الدخل على الرواتب والاجور، والضرائب غير المباشرة بما فيها ضريبة رسم الطابع المالي، وضريبة الأملاك المبنية والضريبة على القيمة المضافة، والتهرب الضريبي وكيفية مكافحته، والرسوم الجمركية المتوجبة على الشركات المشغلة والاعفاءات الممنوحة، والضمان الاجتماعي للعاملين لدى هذه الشركات، وسوى ذلك.

وبعد إقرار هذا القانون ونشره في الجريدة الرسميّة سيبدأ إعداد المراسيم والقرارات التطبيقيّة له، علماً أنّ وزارة المال، بحسب صقر، في طور العمل عليها وقد أنجزت قسماً مهماً منها، ولكنّها ما زالت مجرّد مسوّدة تستند إلى مشروع القانون، وينتظر رفعها إلى وزير المال بمجرد إقرار القانون في مجلس النواب.

قانون الصندوق السيادي

أما مشروع قانون الصندوق السيادي، فتعمل وزارة المال بالتعاون مع جهات محلية عدة معنية به، على وضع مسوّدة له ولكن العمل ما زال في بداياته إذ سيتم الاستناد إلى مضمون قانون الضرائب لبتّ بعض النقاط الخاصة بالصندوق السيادي. وتشرح صقر أن قانون الصندوق السيادي سيتضمّن مسائل عدة تتعلّق بإدارته، والإيرادات التي ستدخل إليه، والنفقات التي ستصرف منه، وتحديد السياسة الماليّة والسياسة النقديّة فيه، علماً أن ثمة توجّهات مختلفة عالمياً، لكنّ لبنان سيعتمد أفضل المعايير والممارسات العالميّة التي تتوافق مع الأنظمة اللبنانيّة. والأكيد أن ثمة توجّهاً أساسياً حدّدته المادة ٣ من القانون رقم ١٣٢ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤ (قانون الموارد البتروليّة في المياه البحرية) وهو أنّه يجب أن يُنشأ قانون خاص يحدد فيه نظام الصندوق السيادي ونظام إدارته الخاصة ووجهة استثمار وتوظيف واستعمال العائدات على أن تكون مبنية على مبادىء وأسس واضحة تحتفظ من خلالها الدولة بالرأسمال وبجزء من عائداته بمثابة صندوق استثماري للأجيال المقبلة وتصرف الجزء الآخر وفقاً لمعايير تضمن حقوق الدولة من جهة، بما يجنب الاقتصاد أية انعكاسات سلبية محتملة على المدى القصير والطويل. ومهما كان التوجّه الذي سيتضمّنه القانون الخاص بالصندوق، سيكون تحت هذاالسقف.

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 6

٧٣٧ مشاركاً من ٢٦٠ بلدية بينهم ٧٠ امرأة في ٢٧ ورشة خلال ٤ أشهر

"إرادة بلدية"... على امتداد خريطة لبنان

على امتداد خريطة لبنان، من شماله إلى جنوبه، ومن غربه إلى شرقه، توزعت الورش التدريبية الـ٢٧ التي أقيمت على مدى أربعة أشهر، من كانون الأول ٢٠١٦ إلى آذار ٢٠١٧، ضمن مشروع بعنوان "إرادة بلدية" لدعم قدرات البلديات اللبنانية في المواضيع الإدارية والمالية، نفّذه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) وتحت إشراف وزارتي الداخلية والبلديات والشؤون الاجتماعية.

المشاركون من بلديات بقاعية

هدف المشروع إلى مساندة رؤساء وأعضاء مجالس بلدية منتخبين للمرة الأولى على فهم تحديات العمل البلدي، وخصوصاً منهم أولئك المنتمين إلى البلديات الأكثر عرضة لضغوط أزمة النازحين، وفق الأولويات التي حددتها الدراسات الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالأرقام، شارك في البرنامج ٧٣٧ متدرباً، بينهم ٣٩٧ من المنتخبين للمرة الأولى. وبين المشاركين ١٠٨ رؤساء بلدية و١١٣ نائب رئيس و٣٤٠ عضوا فضلاً عن ١١٦ موظف بلدية. وينتمي هؤلاء جميعاً إلى ٢٦٠ بلدية شاركت في البرنامج. وبدا لافتاً أن بين المشاركين ٧٠ امرأة. وأبدى المدربون ارتياحهم إلى نسبة المشاركة العالية والتفاعل المثمر مع المتدربين، ولاحظوا وجود رغبة قوية لدى المشاركين في التعلّم وتبادل الخبرات. وأشادوا بالتنظيم المتقن لورش العمل، مشددين على أهمية تنفيذ ورش العمل في المناطق، لكنهم لاحظوا أن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت للتعمق في التدريب.

...ومن بلديات الجنوب

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 7

ممثلو بلديات محافظة عكار

صورة تذكارية للمشاركين من بلديات قضاء جبيل

أما المتدربون، فتعدّت نسبة الرضى لديهم ٩٠ في المئة، وأعربوا عن ارتياحهم إلى أنهم تدربوا بإدارة نخبة من المدربين، من قضاة وخبراء وأخصائيين في الشأن البلدي، وإلى الأسلوب التشاركي الذي وفّر لهم مساحة لتبادل المعارف والتجارب. ورأوا أن محاور التدريب ملائمة جدا، مشددين على أهمية الفرصة التي أتاحتها ورش العمل للتشبيك بين البلديات.

وتناولت ورش العمل التي استمر كلّ منها يومين ثلاثة محاور، أولّها "العمل التنموي البلدي"، لجهة "التحديات التنموية للعمل البلدي وأولوياته"، "وموقع العمل البلدي في الاقتصاد اللبناني". أما المحور الثاني فهو "التنظيم الاداري والقانوني للعمل البلدي"، من حيث "موقع البلديات في التنظيم الإداري وعلاقتها بالجهات الحكومية"، و"سير العمل والإجراءات الإدارية داخل البلدية"، و"علاقة البلديات مع الهيئات الرقابية"، و"دور البلدية في تعزيز مشاركة المجتمع المحلي"، و"صلاحيات المجلس ومسؤولياته". وفي المحور الثالث تحت عنوان "الادارة المالية للبلدية"، تم بحث النقاط الآتية: "هيكلية موازنة البلديات"، و"خصائص إعداد الموازنة وتحدياتها"، و"مراحل تنفيذ الموازنة"، و"العائدات البلدية ومصادر الأموال"، و"الصندوق البلدي المستقل وإدارة أموال المانحين"، و"الحسابات المالية والبيانات الختامية".

تكريم للخبراء والشركاء

شاء معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي أن يوجّه تحية إلى جميع من ساهموا في إنجاح مشروع "دعم قدرات البلديات اللبنانية في المواضيع الادارية والمالية"، وأن يبادر إلى لفتة تقدير للجهود التي بذلوها ولمساهماتهم القيّمة في المشروع.

ولهذا الغرض، أقام المعهد في ٢٣ أيار الفائت احتفالاً تكريمياً، حضره نحو ٣٥ مدرّباً وخبيراً وشريكاً إضافة الى ممثلين عن الجهات المانحة. وتخلّل الإحتفال توزيع شهادات شكر ودروع تقديرية على الوزارات الشريكة وعرض فيلم وثائقي قصير عن المشروع.

دروع تقديرية

من احتفال التكريم

المساحة المعرفيّة الإلكترونية: مصدر مُستدام للتعلّم

وُضِع في خدمة رؤساء البلديات ونواب الرؤساء وأعضاء المجالس البلدية وجميع المهتمين بالعمل البلدي، مركز للموارد الإلكترونية متوافر عبر شبكة الانترنت وعبر الهواتف الذكية www.IradaBaladiya.org، يتيح تبادل المعارف والخبرات وضمان استمرارية التدريب بحيث يسهّل للمشاركين الاطلاع على كل المواد التدريبية والمراجع والمعلومات بطريقة سهلة وسريعة.

استقصاء ميداني تمهيداً لدراسة

في موازاة البرنامج التدريبي، أُجريَ استقصاء ميداني حول أهمّ عوائق وتحديات الواقع البلدي، من خلال استمارات وزعت لهذا الغرض على المشاركين. وستساهم هذه المعلومات والاستمارات في إعداد دراسة إحصائية تُظهِر التوجّهات والحاجات البلدية على المدى المتوسّط، وتتيح تحديد العوائق والتحديات التنموية للواقع البلدي، وتساهم في توجيه السياسات العامة المتعلقة بالعمل البلدي. كما وضع الخبراء تقريراً يتضمن توصيفاً للمشاكل والمعوقات التي تواجهها البلديات في العمل الاداري والمالي، واقتراحات حلول على المديين القريب او المتوسط من خلال إجراءات تنظيمية معينة، او تعديلات تشريعية أو من خلال استصدار آراء استشارية.

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 8

المديرية العامة تُصدر تعليمات في شأن الإجراءات

أمانات السجلّ العقاري: توحيد تطبيق القوانين

في ضوء التباين الحاصل بين أمناء السجل العقاري في تفسير القوانين وتطبيقها، والاختلاف في طريقة تنفيذ بعض المعاملات والقضايا العقارية بين امانة سجل عقاري واخرى، بادرت المديرية العامة للشؤون العقارية إلى خطوات تهدف إلى توحيد الاجراءات والعمل في أمانات السجل العقاري كافة.

المدير العام جورج معراوي متوسطاً عدداً من أمناء السجلّ

عقد أمناء السجل اجتماعات عدّة تهدف إلى التشاور في ما بينهم لتوحيد الإجراءات, وقد عُقدت ورشة عمل في هذا الخصوص بين أمناء السجل العقاري في شباط ٢٠١٧، في مقرّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، هدفت إلى التداول في أبرزالنقاط التي تحتاج إلى توحيد التطبيق في ما يخصّ تسجيل المعاملات العقارية واستيفاء الرسوم عنها، والتوافق على توحيد العمل في كل امانات السجل العقاري وفقاً لما نصت عليه القوانين المرعية الاجراء.

وتمحور البحث على عشر مسائل هي:

- الوكالات في عقود بيع العقارات
- الانتفاع بالأقسام المشتركة
- رسوم الإنشاءات
- بيع الأوقاف وإنتهائها
- رسوم الانتقال قبل تاريخ ١٩٥١/١٢/٢١
- تسجيل عقد البيع مع حق الاسترداد وانتهائه
- إمكانية الإنتفاع بالأقسام المشتركة لمالكي الأبنية المفرزة (الفسحات والسطوح)
- كيفية طلب سندات الملكية وشهادات القيد "البدل عن ضائع"
- شطب إشارة الإستملاك
- الإفراز إلى حقوق مختلفة

وبعد مراجعة النصوص القانونية، والإستماع إلى وجهات النظر المختلفة، توصل المجتمعون إلى وضع رأي موحّد يتوجب اعتماده في ما يخصّ كلّاً من هذه المواضيع، على أن تصدر التعليمات النهائية عن المديرية العامة للشؤون العقارية. وبالفعل، وُضعت مسودة تعليمات نهائيّة تناولت ثمانية مواضيع هي "رسم الانتقال"، و"رسوم الإنشاءات وقيدها أقساماً وهدمها"، و"بيع الأوقاف وانتهائها"، و"تسجيل عقد البيع مع حق الاسترداد وانتهاؤه"، و"كيفيّة طلب سندات الملكيّة وشهادات القيد" (البدل عن ضائع)، و"شطب إشارة الاستملاك"، و"الإفراز إلى حقوق مختلفة". وأصدرت المديريّة العامة تعليمات نهائيّة في مسألتين هما: إمكانية الإنتفاع بالأقسام المشتركة لمالكي الأبنية المفرزة (الفسحات والسطوح)، و"الوكالات في عقود بيع العقارات". وأصدرت كذلك تعليمات لإمانات السجل العقاري تناولت "رسوم الإنشاءات"، و"الإفراز إلى حقوق مختلفة"، و"تحديد من له حق طلب بدل ضائع عن السندات وشهادات القيد"، و"البيع مع حق الاسترداد"، و"شطب إشارة استملاك"، و"الوكالات المستعملة في معاملات البيع"، و"إعطاء حق استعمال للاقسام المشتركة لصالح بعض الاقسام الخاصة"، و"الرسوم المتوجّبة عند بيع العقار مع الاحتفاظ بحق الانتفاع مدى الحياة"، وإحداث "وحدة عقاريّة عند وجود مانع قانوني لضم العقارات المتلاصقة"، و"حق الارتفاق". وطلبت المديرية الى امانات السجل العقاري التقيد بهذه التعليمات.

مشروع لتطوير إدارة الأراضي بالتعاون مع البنك الدولي

زارت بعثة من البنك الدولي المديرية العامة للشؤون العقارية والمساحة ما بين ٢٧ شباط و٤ آذار المنصرمين لمناقشة لمشروع تطوير إدارة الأراضي.

والتقى الوفد الدولي المدير العام جورج معرّاوي وعدداً من المسؤولين والخبراء من وزارة المال. وشارك في المحادثات أيضاً ممثلون لجهات أخرى معنية، منها برنامج الإصلاحات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ومديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني وغيرها. ويتمثل هدف المشروع في تحديث نظام المساحة وتسجيل العقارات في لبنان سعياً إلى تحسين الولوج إلى البيانات المتعلقة بأوجه استعمال الأراضي وحقوق الملكية والمعلومات الجيودازية.

ويشمل المشروع المكونات الآتية:

- المكون الأول: تحديث النظام الرقمي للمساحة وتسجيل العقارات
- المكوّن الثاني: البنية التحتية للبيانات الجيودازية الوطنية
- المكوّن الثالث: التخمين العقاري والضرائب
- المكوّن االرابع: مسح أراضي الدولة وإدارتها
- المكوّن الخامس: التطوير التنظيمي والمؤسسي، وبناء القدرات، وإدارة المشاريع.

وتم الإتفاق على تصميم المشروع والخطوات المقبلة، وتحديد موعد مبدئي لمحادثات تقييم المشروع.

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 9

سقلاوي كرّم لمياء بساط وأشاد بمساندة معهد باسل فليحان لإدارة الحصر

اللقاء السنوي للملاك العالي في "الريجي": رصْدُ الحاجاتِ القيادية لمواكبة تطبيق نظام الجودة

سقلاوي والملاك العالي في "الريجي" أمام فندق "برنتانيا"

للسنة الرابعة تواليا، كان لأسرة الملاك العالي في إدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) لقاء مميز خارج الإطار المكاني للعمل، أتاح لمسؤولي "الريجي" فرصة التواصل في ما بينهم، وكذلك مناقشة "النواحي التي تحتاج إلى تطوير" في عمل الإدارة، بعيداً من ضغط العمل اليومي. واللقاء هذه السنة أقيم في فندق "برنتانيا" في برمانا، بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي، وركّز على رصد الحاجات القيادية والإدارية الضرورية لمواكبة التطوير والتغيير الإداريين في "الريجي" لا سيما مع شروعها في تطبيق نظام الجودة.

سقلاوي

وتحدث رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي، فشدد على أن "اسم الريجي دقّ أبواب العالمية، والعالم اليوم يدق أبوابنا ليحصل على خدماتنا". وأضاف: "بعد أن حصلنا على شهادة الأيزو وأطلقنا خطة تنموية غير مسبوقة في القطاع العام، نحن نتحول إلى مركز شرق أوسطي لتصنيع التبوغ العالمية، ونوقّع اتفاقيات مع كبرى شركات التبغ في العالم ومنها امبريال توباكو وبريتش أميركان توباكو وفيليب موريس والخير إلى الأمام". وشدد على أن "ما أوصل الريجي إلى هذا المستوى من الاحتراف، هو الرؤية وطبعاً التصميم، إنما الأهم هو التدريب والتطوير الذي لمسنا جميعاً أهميته في رفع مستوى الأداء". وأشار إلى أن كلّ مسؤول في الملاك العالي للريجي سيجري هذه السنة تقييما لنفسه، ولنقاط قوته وتميزه وفرادته، وفي المقابل للنواحي التي يحتاج إلى أن يعمل عليها، وعلى أساس هذا التقييم الذاتي سيتم وضع برنامج تدريبي خاص بالملاك العالي من قبل مدربين متخصصين بالمهارات الإدارية، عبر معهد باسل فليحان المالي".

وأضاف: "علينا أن نرصد حاجاتنا القيادية والإدارية ونبني قدراتنا الشخصية ونتجهز تقنياً وادارياً لكي نتمكن من أن نواكب التطوير الاداري على كل المستويات وخصوصاً مع تطبيق نظام الجودة". وأشاد بمساندة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي للريجي "لدعم ثقافة التدريب والتطوير المؤسسي في الريجي، ولتحقيق الأهداف الموضوعة والخطط المرسومة في إطار مشروع خطة النهوض الشامل التي بدأت في الريجي". وأبدى تقديره مساهمة المعهد "في النجاح الذي حققته الريجي خلال السنوات الأخيرة". ثم كرّم سقلاوي السيدة بساط فقدّم لها درعاً، "تقديراً للدور الكبير الذي تؤديه على مستوى الادارة ككل وعلى مستوى الريجي بشكل خاص".

بساط

وشكرت رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط لسقلاوي تكريمها، ولاحظت أن "الريجي قطعت مراحل كبيرة من التقدم والإنفتاح على كل الأصعدة". وأضافت: "نحن في معهد باسل فليحان مؤمنون بالقدرات والكفايات والرؤية الحكيمة التي نقلت هذه المؤسسة إلى مستوى من الإحتراف يضاهي مستوى الشركات العالمية". وأشارت إلى أن "اهتمامات الريجي اليوم باتت تدور حول مفاهيم كالـ ISO والتنمية المستدامة والمشاركة في مؤتمرات عالمية ورسم خطط مستقبلية وطبعاً الإيمان بأهمية التدريب، وبأن التدريب والتعلم الدائم هما الأساس للنجاح". وتابعت: "وصلنا اليوم إلى مرحلة أبعد من التدريب تحتاج تخصصية في الخبرات لتلبية حاجات محددة مما يتطلب منا اللجوء الى منهجيات تعلمية وتدريبية أكثر تطوراً وانفتاحاً كالخدمات الإستشارية، والمواكبة الفردية وورش العمل". وختمت قائلة: "في تعاوننا مع الريجي، نشعر دائماً بالفخر والاعتزاز، فالعمل فيه الكثير من الإبداع والإنجاز. وهذا النجاح هو ثمرة ايمان إدارة الريجي بالاستثمار في الإنسان، وهو أيضاً ثمرة اجتهاد مسؤولي الريجي وفريق عملها ومثابرتهم على العمل نحو الأفضل".

ورشة تدريبية في "الريجي" عن "إدارة المخزون" وضعت آلية لِتَسَلُّم المواد الأولية وتوزيعِها في المصنع

أقيمت في المركز التدريبي لإدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) في الحدث يومي ٢٠ و٢١ نيسان ٢٠١٧، ورشة تدريبية عن إدارة المخزون، بإدارة المهندس كريم باسيل. شارك في الورشة التدريبية ١٨ موظفاً من من مختلف مصالح الإدارة، منها مصلحة فبركة الحدث ومصلحة المديرية العامة ومصلحة القضايا والمراقبة المركزية ومصلحة البيع ومصلحة المشتريات. وأبدى المشاركون اهتماماً فائقاً بتطوير عملهم على مختلف الاصعدة، وفق المعايير وأفضل الممارسات العالمية لإدارة المخزون وتنظيم العمل في المستودعات وتنظيم العلاقة بين المخازن ومصلحة المشتريات وتدريب وتطوير أجراء المستودعات بالمعطيات العلمية، وتحسين الربط بين مصلحة البيع ومصلحة الشحن والتأمين ومصلحة الإستيراد والتصدير ومصلحة الفبركة. وتم وضع آلية لتسلُّم المواد الأولية وتنظيم عملية إدخالها وإخراجها من المستودعات وذلك لتسهيل اعمال التخزين وتسليم البضاعة للتجار. اما المواد الأولية فتم طرح آلية لتوزيعها من مستودع التموين إلى الماكينات داخل المصنع. وفي الخلاصة، اكتسب المشاركون من خلال هذه الورشة التدريبية الكثير من المعلومات والخبرات التي لم يتم الإكتفاء بمناقشتها، بل تم طرح حلول عدة يمكن للمصلحة او المكتب المعني الإفادة منها وتطبيقها المباشر في العمل اليومي.

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 10

يحقق قاعدة العدالة والمساواة

التصريح ر٨: الضريبة الموحّدة على إيراد المستخدم

تناول عدد من وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة موضوع التصريح ر٨، وحصل جدل في شأنه، مما استوجب توضيح ماهية هذا التصريح والغرض منه.

بقلم إيلي أبي عاد
رئيس دائرة ضريبة الرواتب والأجور

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن التصريح ر٨ (التصريح الشخصي لضريبة الرواتب والأجور للمستخدم الذي يعمل في مؤسسات عدة في آن واحد) تمّ اعتماده تطبيقاً لأحكام المادة ٥٣ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل)، مما يعني أن الموجب القانوني ليس جديداً، ويعود إلى أكثر من عقد، ولكن تم تفعيل العمل بالمادة المذكورة اعتباراً من العام ٢٠٠٣ مع استحداث دوائر جديدة في مديرية المالية العامة في وزارة المال بموجب المرسوم الرقم ١٠٠٦٣ تاريخ ٢٠٠٣/٥/٨ لا سيما دائرة ضريبة الرواتب والأجور.

ومن المفيد كذلك التطرّق إلى قاعدة العدالة أو المساواة التي ترعى، مع قواعد عدة أخرى، مفهوم الضريبة. فقاعدة العدالة تقوم على أن يتحمل كل فرد الضريبة التي تتلاءم مع قدرته المادية.

وتتلاءم المادة ٥٣ من قانون ضريبة الدخل مع هذه القاعدة، فضلاً عن أنها تساهم في تطبيق الضريبة الموحدة على دخل المستخدم والأجير. فكما يصار إلى تجميع إيرادات المكلف الخاضع لضريبة الباب الأول والناتجة عن أنشطة عدة في وعاء ضريبي واحد، كذلك الأمر بالنسبة للمستخدم الذي يتقاضى رواتب وأجوراً من أصحاب عمل عدة، يتوجب عليه تطبيق أحكام المادة ٥٣ من قانون ضريبة الدخل من خلال تجميع إيراداته في وعاء ضريبي واحد وإخضاعها للشطور الضريبية التصاعدية المنصوص عليها في المادة ٥٨ من قانون ضريبة الدخل.

من يقوم بتقديم التصريح ر٨؟

- فئة تضم المستخدمين والعمال الذين يعملون في آنٍ واحد لدى أكثر من رب عمل واحد، وقد فرضت عليهم أن يقدموا بأنفسهم تصريحاً يبينون فيه مختلف أسماء أرباب أعمالهم وعناوينهم ومقدار المبالغ التي قبضوها من كل منهم أو استحقت لهم خلال السنة السابقة.
- فئة تضم المستخدمين والعمال الذين يمارسون في الوقت عينه، مهنة خاضعة لضريبة الباب الأول من قانون ضريبة الدخل (الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية).
- فئة تضم المستخدمين والعمال الذين يتقاضون في الوقت نفسه معاشاً تقاعدياً أو تخصيصات لدى الحياة.

لماذا نقوم بتقديم التصريح ر٨؟

من خلال تقديم التصريح ر٨ يصار إلى تحقيق قاعدة العدالة والمساواة. فالتصريح ر٨ هو بمثابة الضريبة الموحّدة على إيراد المستخدم.

ولتبيان ذلك، يمكن استعراض الحالة الآتية:

- المستخدم "أ" أعزب تقاضى من رب عمل واحد خلال سنة ٢٠١٦ رواتبَ وأجوراً خاضعة للضريبة بقيمة ٣٠ مليون ل.ل. و بعد إفادته من تنزيل الأعزب تكون الضريبة المقتطعة منه ١ ٠٠٥ ٠٠٠ ل.ل.
- المستخدم "ب" أعزب، عمل خلال العام ٢٠١٦ لدى ربي عمل وتقاضى المبلغ ذاته أي ٣٠ مليون ل.ل. منهما (٢٠ مليون ل.ل من الأول و١٠ ملايين ل.ل. من الثاني) وقد استفاد من التنزيل الشخصي لدى الأول ، فتكون الضرائب المقتطعة منه من ربي العمل كالتالي: رب العمل الأول : ٣٨٠ ٠٠٠ ل.ل، ورب العمل الثاني: ٢٨٠ ٠٠٠ ل.ل. (في حال عدم افادته من أي تنزيل عائلي)، أي ما مجموعه ٦٦٠ ٠٠٠ ل.ل. وبالتالي يكون مدخوله مساوياً للمستخدم الأول، لكنه دفع ضريبة أقل منه وبالتالي ثمة خلل في قاعدة العدالة ، لذلك يتوجب على المستخدم "ب" تقديم التصريح الشخصي ر٨ وتأدية فرق ضريبي بقيمة ٣٤٥ ٠٠٠ ل.ل.

لا بد من الإشارة ايضاً إلى أن المادة ٥٣ تحول دون استفادة المستخدم من تنزيلين خلافاً للقانون، كما أنها تساهم في بعض الحالات بتطبيق أحكام المادة ٥٧ من قانون ضريبة الدخل.

كيف ندفع الفرق الضريبي أو أين نصرح؟

يتوجب تقديم التصريح ر٨ قبل الأول من أيار من سنة التكليف عن إيرادات السنة السابقة أي انه قبل ٥/١ من العام يتوجب تقديم التصريح عن إيرادات العام السابق. لغاية تاريخه يتم تقديم التصريح لدى أي مكتب من مكاتب Libanpost ويتم تأدية الفرق الضريبي في حال توجبه لدى الشركة المذكورة أو لدى أي فرع من فروع المصارف التجارية أو لدى أي مكتب من مكاتب شركة OMT أو أي شركة أخرى تتعاقد معها وزارة المال.

لمزيد من المعلومات أطلبوا نسخة من "دليلك إلى ضريبة الدخل على الرواتب والأجور" المتوفر في المعهد المالي: www.institutdesfinances.gov.lb

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 11

٤٨٠٠ متدرّب في برامج المعهد العربي للتخطيط عام ٢٠١٦

مال الله: الدراسات التنموية لِبعض الاستشاريّين الدوليّين لا يمكن تطبيقها ولا تعكس فهماً لِخصوصيّات دولنا

شدد المدير العام للمعهد العربي للتخطيط في الكويت الدكتور بدر مال الله على ضرورةّ "أن تبدأ الإدارات العامة بإعادة هيكلة نفسها كي لا تكون مهيمنة على الاقتصاد، بل أداة ووسيلة للرقابة والإشراف والتخطيط". وقال في لقاء مع "حديث المالية" على هامش وجوده في لبنان أن عدد المتدربين في برامج المعهد العام الفائت بلغ نحو ٤٨٠٠ من كل الدول العربيّة، مشيراً إلى أن المعهد يسعى إلى تعزيز خدماته الاستشاريّة لكي لا تبقى الدول العربية "أسيرة" لبعض الاستشاريّين الدوليّين" الذين يتقاضون منها "أجوراً باهظة" نظير دراسات تنموية "لا يمكن تطبيقها أحياناً ولا تعكس فهماً لخصوصيّات الدولة المعنية". وهنا نص اللقاء:

الدكتور بدر مال الله

جانب من المشاركين في برامج المعهد العربي للتخطيط في لبنان

ما هو دور الإدارات العامة في الدول العربية في مواكبة التحولات السياسية والاجتماعية المتسارعة في المنطقة؟

المعهد أنشئ في الأساس ليقدّم للإدارات العامة دعماً فنياً وخدمات استشاريّة وخصوصاً في ما يتعلّق ببناء القدرات. ولكننا اليوم بدأنا نقدّم خدماتنا أيضاً للقطاع الخاص وللمجتمع المدني ولكن حتى لو انتقلت الإدارة العامة إلى مرحلة الإشراف والرقابة والتنظيم فإنّها تبقى ضروريّة. ولذلك مهمّتنا في المعهد العربي أن نحسّن أداء العاملين في الأجهزة الإداريّة ووزارات الدولة ونبني قدراتهم في مجالات رسم السياسات وتنفيذ المشاريع ومعالجة قضايا التنمية ومكافحة الفقر. وتشمل البرامج التي يقدّمها المعهد حوالى ٩٢ برنامجاً تغطي تقريباً جلّ قضايا التنمية بدءاً من السياسات الماليّة والسياسات النقديّة وسياسات الاستثمار وسياسات القطاع الخاص وأسواق العمل وأسواق المال إلى التنمية البشرية وتمكين المرأة. ومن المهمّ أن تبدأ الإدارات العامة بإعادة تنظيم وهيكلة نفسها كي لا تكون مهيمنة على الاقتصاد، بل أداة ووسيلة للرقابة والإشراف والتخطيط.

ما هو المطلوب من هذه الإدارات لكي تكون على مستوى المرحلة؟ وما أهمية التدريب في هذا المجال؟

من الملاحظ أنّ ثمة ضعفاً بيّناً في إدارة الموارد البشريّة في الأجهزة الحكوميّة، نتيجة بيروقراطيّة هذه الأجهزة وروتينها والتعقيدات التي فيها. وهذا الضعف يُنهك الدولة ويقلّل من إنجازاتها ومن قدراتها. ولذلك نسعى دائماً إلى تزويد العاملين في الأجهزة الحكوميّة بالقدرات والمهارات التي من شأنها تعزيز دور الدولة في تنفيذ المشاريع وتحقيق التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي.

ما هي أبرز الإحتياجات التدريبية للإدارات العامة العربية؟

تتباين الاحتياجات التدريبيّة بين الدول العربيّة، سواء المرتفعة النمو أو المتوسطّة النمو أو الأقل نموّاً. ففي الدول ذات الاقتصاد الأعلى نمواً هناك مهارات ومتطلبات وقدرات مطلوبة في اقتصاد المعرفة وزيادة المحتوى المعرفي في استخدام التكنولوجيا وتقنيّات المعلومات. أما بالنسبة إلى البرامج المطبّقة في الدول الأقل نمواً، فثمة حاجة إلى تحسين أداء قطاع الزراعة وتمكين المرأة ومكافحة الفقر ومعالجة الأوضاع والقضايا المرتبطة بمعيشة المواطن والتي تتطلّب تنمية القدرات والمهارات من نوع تنمية الأسر الفقيرة والتنمية المحليّة وتعزيز القدرات والمهارات في مجالات الصناعات المهنيّة والحرفيّة وغيرها. وبالتالي، كل دولة لديها احتياجات تدريبيّة، ونحن نجري دراسة أوّلية واستباقيّة في كل دولة تسمّى دراسة الاحتياجات التدريبيّة بالتعاون مع الدولة، ونحدّد ما يجب أن نركّز عليه، وما هي البرامج التي يجب أن ننفّذها في هذه الدولة أو تلك.

ما هي مشاريعكم المستقبليّة في المنطقة؟

لقد بلغ عدد المتدربين في برامجنا العام الفائت نحو ٤٨٠٠ من كل الدول العربيّة وسنواصل اضطلاعنا بهذا الدور وتعزيز استفادة الكوادر العربيّة من البرامج التدريبيّة. وكذلك نركّز على تعزيز دورنا الاستشاري. ثمة استشاريّون في المنطقة العربيّة يحصلون على أجور باهظة نظير دراسات استشاريّة يقدّمونها لا يمكن تطبيقها أحياناً ولا تعكس فهماً لخصوصيّات الدولة المعنية، وهذا ما لاحظناه في كثير من دول المنطقة وخصوصاً في ما يتعلّق بالتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والقضايا المرتبطة بها لجهة إعداد الخطط والاستراتيجيّات وغيرها. ولذلك سعينا إلى تطوير قدرات "المعهد العربي للتخطيط" في مجال الخدمات الاستشاريّة سواء لجهة دعم خطط التنمية وإعدادها، وفي مجال إعداد خرائط الاستثمار وإعداد استراتيجيّات خطط التنمية الاجتماعيّة، وفي مجال إدارة الدين العام، وفي مجال تعزيز التنافسيّة، وتعزيز القدرات الاقتصاديّة وتنمية الصادرات، بما لا يجعل من هذه الدول أسيرة للاستشاريّين الدوليّين.

أين موقع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي من عمل المعهد العربي للتخطيط؟

معهد باسل فليحان شريك ويرتبط بعلاقة وثيقة وقويّة بـ"المعهد العربي للتخطيط" ومعظم برامجنا تنفّذ من خلال معهد باسل فليحان وفي الوقت ذاته نحن نوفّر دعماً قوياً ونعمل بالشراكة مع معهد باسل فليحان في موضوع شبكة "غيفت مينا" لمعاهد التدريب في المنطقة العربية، وبالتالي تربطنا علاقات وثيقة بالمعهد وهو شريك ونتمنّى أن يتطوّر وأن يستمر هذا التعاون.

HadithAr.qxp_62 6/1/17 9:18 PM Page 12

معهد باسل فليحان يستقبل وفوداً طالبية ضمن برنامج "الشباب الجامعي في وزارة المالية"

يطلعون على لعبة "فلوس"

في المكتبة المالية

استقبل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي خلال شهر ايار ٢٠١٧، مجموعتين من طلاب الجامعة اللبنانية – كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال (فرعاً الأشرفية وعاليه) وأخرى من الجامعة الإسلامية (بعلبك) ضمن برنامج "الشباب الجامعي في وزارة المالية" الذي يهدف الى تعزيز التواصل بين وزارة المالية ومختلف فئات الشباب الجامعي من خلال تعريفهم بدور الوزارة على الصعيد الوطني وأبرز المشاريع التطويرية ومساعدة الشباب على فهم أبرز المستجدات على صعيد إدارة المالية العامة.

كذلك يهدف البرنامج إلى تعريفهم بأهمية بناء القدرات والتوثيق ونشر المعلومات في تطوير الإدارة، وشرح الفرص المتوافرة أمام الشباب للانضمام إلى فريق عمل الوزارة.

إلى غازي رمّال

كتبت ايمان نرش بمناسبة تقاعد السيد غازي رمال:

ما بيتقاعد الضمير ولا المبادئ الأصلية
أستاذ غازي تركت كتير من البصمات الغنية
قلب كبير وعقل كبير وأخلاق وإنسانية
كنت حرنا مثل البي والخي منتهنالك التوفيق والسعادة والحياة الحلوة يا رب

حياة الوزارة

ولادات

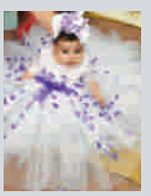

- رزقت المراقب في دائرة التدقيق الميداني في مديرية الضريبة على القيمة المُضافة جان دارك عون ليّون في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦ مولودة أنثى سمّتها تيا ماريا.

شهادة

- نال الطالب علي حسن وهبي، نجل الزميلين حسن وغنوى (دائرة كبار المكلفين)، شهادة اجازة في العلوم المالية من الجامعة الانطونية.

في المكتبة المالية

مؤشرات الأداء الرئيسية/مجيد الكرخي. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

إحتوت فصول الكتاب موضوع الأداء في المنظمة بدءا من تعريف الأداء، مؤشراته، خصائصه، تحسين الأداء، القياس المقارن والاداء المتوازن ومؤشرات الأداء الرئيسية، طريقة جمع و تحليل البيانات لغرض بناء مؤشرات الأداء، تطير مؤشرات الأداء، بناء ثقافة مؤشرات الأداء، أنظمة معلومات هذا النوع من المؤشرات ،مستخدمي مؤشرات الأداء في القطاعين العام و الخاص، والفصول الأخيرة خصص لأمثلة عن مؤشرات الأداء.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، هلا قمبريس، سابين حاتم، بسمة عبد الخالق، مايا بصيبص وجوزيان شبلي.
تصميم وتنفيذ: دوللي هاروني
طباعة: Dar El Kotob - DOTS

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
institute@finance.gov.lb
هاتف: ٠١/٤٢٥١٤٧ – ٠١/٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠
www.institutdesfinances.gov.lb

IOFLebanon IOFLebanon Institut des Finances Basil Fuleihan

HADITH FR.qxp_62 6/1/17 9:23 PM Page 1

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 62 I Mai 2017 I www.institutdesfinances.gov.lb

Préservons l'argent public

La transparence est un principe fondamental au cœur des questions relatives aux marchés publics. Elle est un moyen de gagner la confiance du citoyen, et un gage que son argent, qui n'est autre que l'argent public, est dépensé de façon efficiente et équitable.
Il est par conséquent impératif pour les organes de l'Etat de se conformer à des mécanismes juridiques et à des règles claires, pour garantir l'intégrité et la transparence des opérations d'achats.
Le ministère des Finances, qui veille à la bonne gestion de l'argent public, veille aussi à ce que les marchés publics se passent dans les meilleures conditions. Dans ce cadre, il accorde une attention primordiale à l'amélioration et des opérations d'appels d'offre, et travaille à la modernisation de la loi de la comptabilité publique, qui règlemente encore aujourd'hui les marchés publics. Il a également lancé, à travers l'Institut des Finances Basil Fuleihan, un dialogue visant à renforcer les capacités des administrations publiques en matière d'achats, et à accompagner les nouvelles législations et procédures.
Le « guide aux transactions publiques et cahiers de charge » récemment publié, a été préparé conformément aux meilleures normes et pratiques internationales.
L'adoption de ces documents permettrait de renforcer la crédibilité de l'Etat et contribuer à la réduction des délais et coûts administratifs. Ce guide constitue aussi l'un des outils de renforcement de la transparence et de l'efficacité des marchés publics et d'une meilleure application des lois et des règlements en vigueur.

Le ministre des Finances
Ali Hassan Khalil

L'approche par compétences peut-elle modifier l'avenir de la fonction publique libanaise?

Vers l'élaboration d'un référentiel de compétences adapté au contexte libanais

L'instabilité politique et financière à laquelle le Liban se trouve confronté depuis une décennie appelle plus que jamais la fonction publique à repenser son rôle et à trouver les moyens nécessaires pour assumer ses responsabilités au service des citoyens. Les attentes se font en effet pressantes à l'égard des hauts cadres dirigeants pour qu'ils apportent des solutions aux problèmes posés par les bouleversements auxquels le pays doit faire face. Les responsabilités morales et professionnelles des hauts fonctionnaires dépassent désormais le cadre administratif et financier habituel. Ceux-ci se trouvent aujourd'hui contraints d'adhérer à une nouvelle culture de performance, d'adaptabilité et de réactivité, tout en respectant les valeurs du service public et de l'État de droit.

Partant de ces constatations, l'Institut des Finances Basil Fuleihan et l'École Nationale d'Administration française ont organisé conjointement les cycles des « Rencontres des cadres dirigeants de la fonction publique libanaise », entre 2010 et 2015. Ce programme a été mis en œuvre en collaboration avec des partenaires nationaux et internationaux tels que l'Institut Français du Liban et Fransabank. Les rencontres ont poursuivi un double objectif : accompagner les cadres supérieurs de l'Etat dans le développement de leurs compétences financières, managériales, techniques et comportementales et créer un réseau d'échange et de mutualisation d'expériences parmi les acteurs clés du pays.
A l'issue du programme, l'Institut a lancé le travail sur le rapport intitulé « L'approche par compétences peut-elle modifier l'avenir de la fonction publique libanaise? ». Le rapport porte un regard descriptif et

Suite page 2

Editée par:

المعهد باسل فليحان المالي INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTÈRE DES FINANCES

Sommaire

Taline Koranchelian: Public institutions should create an enabling environment for private sector-led growth 4
Le Liban et l'échange automatique d'informations fiscales 6
Lamia Bissat… chevalier de l'ordre national de la Légion d'honneur française 8

HADITH FR.qxp_62 6/1/17 9:23 PM Page 2

Suite de la page 1

analytique sur cette expérience et présente les résultats d'une enquête menée a posteriori auprès des participants aux rencontres, visant d'une part à évaluer le programme de formation et d'autre part à mieux identifier les compétences nécessaires aux fonctions d'un cadre dirigeant. La finalité de ce processus était de mettre en évidence l'importance de l'approche par compétences dans les démarches de planification des ressources humaines, de recrutement, de développement de carrière, de formation et de gestion de la performance.

Il s'agit donc d'un projet ambitieux qui contribue à identifier les compétences clés des cadres dirigeants de l'État, un premier pas vers l'élaboration d'un référentiel de compétences adapté au contexte libanais, élément fondamental dans la quête d'efficacité et de performance de la fonction publique.

Résumé du rapport

Ce rapport propose une lecture de l'évaluation du programme de formation intitulé ***« Rencontres des cadres dirigeants de la fonction publique »*** offert aux hauts fonctionnaires libanais de 2010 à 2015. Ce programme a été organisé conjointement par l'Institut des Finances Basil Fuleihan (IdF) et l'Ecole Nationale d'Administration - France (ENA-France), en collaboration avec l'Institut Français du Liban (IFL) et le groupe Fransabank (GFB). L'objectif était de soutenir les hauts cadres de la fonction publique dans leur parcours professionnel et les encourager à répondre aux urgences nationales tout en installant une culture réformiste prônant l'efficacité, la transparence, la collaboration transversale et la qualité du service. En effet, ces dirigeants sont appelés plus que jamais à relever les différents défis de nature managériale, administrative et financière qui entravent le fonctionnement opérationnel des services de l'État et nuisent à l'efficacité de ses actions.

Ce programme de formation s'est déroulé sur six sessions annuelles consécutives. Il a bénéficié à 116 cadres dirigeants issus de 43 administrations et institutions publiques : directeurs généraux, juges et magistrats, diplomates, cadres supérieurs et managers seniors dans les unités de contrôle et d'inspection ainsi que dans le corps militaire. La majorité de ces cadres est issue des catégories 1 et 2 de la fonction publique libanaise.

Chaque session s'est articulée en quatre séminaires de deux jours chacun, complétés par des séminaires locaux consacrés à la discussion de thèmes d'actualité dans l'administration publique libanaise ainsi qu'à des visites de terrain auprès d'institutions publiques présentant des expériences réussies. Certains séminaires ont été délocalisés afin de favoriser les échanges et le partage d'expériences entre les différentes composantes de l'administration publique. Ancrés dans l'actualité, les thèmes abordés lors des séminaires invitaient à la réflexion autour des défis et opportunités de la fonction publique libanaise, abordant par exemple les différentes modalités de modernisation de l'État et d'amélioration de sa performance ou encore la gestion du changement.

L'évaluation du programme de formation s'est faite à l'issue de la dernière session à travers un questionnaire adressé à tous les participants ayant suivi au moins 75% des séminaires. La conception du questionnaire s'est inspirée (i) du projet de renforcement de la gestion des ressources humaines géré par le Bureau du Ministre de l'État pour la réforme administrative en 2015, (ii) des profils et des référentiels de compétences adoptés dans les administrations publiques au Québec, en France et par l'OCDE et (iii) de l'expérience capitalisée de l'IdF en matière de gestion des finances publiques.

Le questionnaire a été conçu dans un double objectif : évaluer les compétences acquises par les cadres dirigeants à l'occasion de ces séminaires (18 questions) et identifier les compétences managériales et financières clés nécessaires à un cadre dirigeant afin qu'il puisse mener efficacement ses missions (24 questions). Le questionnaire visait en outre la collecte d'informations personnelles et professionnelles auprès des répondants (37 questions). Notons que l'IdF a reçu 70 questionnaires complétés, soit un taux de réponse de 61% qui nous permet de considérer que l'évaluation reflète assez bien les opinions des participants sans toutefois être représentative de celles de la fonction publique libanaise dans sa globalité.

Le rapport reprend dans sa partie introductive les défis actuels de la fonction publique libanaise. Les différentes contraintes qui entravent la performance des cadres dirigeants y sont mises en relief : gel du recrutement, vieillissement des fonctionnaires, cadre réglementaire obsolète, procédures bureaucratiques et coûts générés par le système de gouvernance confessionnel, cause récurrente des blocages institutionnels… Cette introduction relève aussi la conjoncture difficile qui aggrave la situation économique et notamment l'absence de budget voté depuis 2006 ainsi que les dépenses publiques absorbées à 76% par le service de la dette, la masse salariale et les transferts à l'Électricité du Liban. Les répercussions de la crise syrienne s'ajoutent à ces nombreux facteurs qui, combinés ensemble, ont causé la dégradation du service public durant les dernières cinq années.

Le cœur du rapport s'articule en deux parties répondant effectivement aux objectifs du questionnaire mentionnés plus haut. Ainsi, la première partie reprend les résultats de l'évaluation du programme de formation sur le plan des compétences acquises par les participants. Leurs réponses reflètent un taux de satisfaction s'élevant en moyenne à 72%. La majorité des répondants considère en effet avoir bénéficié du transfert des connaissances et la plupart d'entre eux affirme les avoir mis en application dans la pratique professionnelle. Dans la même lignée, 79% des participants déclarant avoir acquis de nouvelles compétences affirment avoir pu mettre en application ces savoir-faire. Enfin 96% des répondants ont déclaré avoir gardé des contacts avec les autres participants ce qui a favorisé la coopération entre les différentes administrations.

La seconde partie identifie les compétences

> **« Le référentiel des compétences constituerait un outil précieux pour la planification des ressources humaines dans le secteur public »**

HADITH FR.qxp_62 6/1/17 9:23 PM Page 3

managériales et financières clés, évoquées par les participants au programme comme étant de grand intérêt pour l'exercice de leurs missions. Citons parmi les compétences managériales : la gestion stratégique, la gestion des tâches, la gestion de l'équipe au travail et le leadership; et parmi les compétences financières : la préparation du budget, l'exécution du budget, l'achat public et la gestion comptable.

La conclusion du rapport propose une réflexion sur la question du développement stratégique des compétences des cadres dirigeants. La gestion des ressources humaines selon l'approche par les compétences a déjà fait ses preuves dans de nombreux pays, y compris dans des administrations publiques. Ce modèle pourrait être adopté par le secteur public libanais, et constituerait un levier de changement vers une meilleure adaptation aux contraintes, une plus grande flexibilité et donc plus de performance. Sont ensuite développées les recommandations qu'il apparait utile de formuler à ce stade pour le renforcement des compétences des cadres dirigeants de la fonction publique libanaise face aux enjeux actuels. Il s'agit notamment de l'adoption de l'approche des compétences dans la gestion des ressources humaines au niveau de l'administration publique. Cette approche nécessite en amont l'élaboration d'un référentiel des compétences dont une ébauche a été atteinte dans la seconde partie du présent rapport. Ce référentiel constituerait un outil précieux pour la planification des ressources humaines dans le secteur public : recrutement et sélection, gestion des carrières, évaluation de la performance, définition des politiques de formation, élaboration et évaluation des programmes de formation…

Si le suivi de ces recommandations par l'administration publique s'avérerait certainement très efficace, cela nécessite tout d'abord que la décision en soit prise par les plus hautes instances de l'État libanais. Ce sera ensuite à tous les responsables de l'administration de s'engager fortement à œuvrer pour la modernisation en recourant aux bonnes pratiques de management public qui garantissent l'amélioration de la performance et de la productivité.

Mois de la Francophonie

« Nos chères taxes », la dictée des finances 2017 : « Les impôts se payent comptant mais jamais content! »

Les lauréats recevant leurs prix

Pour la quatrième année consécutive et dans le cadre du mois de la Francophonie, l'Institut des Finances Basil Fuleihan a organisé le vendredi 24 mars 2017, dans ses locaux, « La dictée des finances », en collaboration avec l'Institut Français.

140 passionnés de la langue française, agents publics, étudiants et élèves de huit établissements scolaires ont effectué une dictée prononcée par Mme Nada Chaoul, professeur de droit à l'USJ et chroniqueur.

La dictée était intitulée « Nos chères taxes », et portait sur la discipline fiscale.

Les écoles participantes étaient : Collège des Saints-Cœurs-Aïn Najem, Lycée Abdel Kader, Collège Melkart, Collège des Frères Mont La Salle, Collège Notre-Dame de Nazareth, Collège des Saints-Cœurs - Bauchrieh, Antonine International School - Ajaltoun et Collège des Filles de la Charité Dar En-Nour.

140 participants

HADITH FR.qxp_62 6/1/17 9:23 PM Page 4

"METAC will increase technical assistance and training to fragile and conflict-affected states"

Taline Koranchelian: Public institutions should create an enabling environment for private sector-led growth

Taline Koranchelian, coordinator of the Middle East Technical Assistance Center (METAC), said public institutions in the region "need to undertake prudent economic management, paired with bold reforms to create an enabling environment for private sector–led growth and job creation". In an interview to "Hadith al Malia", Mrs. Koranchelian revealed that METAC's plan "is to increase technical assistance and training to fragile and conflict-affected states", and "help refugee-recipient countries handle the strains resulting from large refugee inflows".

Taline Koranchelian, coordinator of the Middle East Technical Assistance Center (METAC)

Since its establishment in 2004, how did METAC's objectives and approaches evolve? What is your assessment of the results achieved?

The Middle East Technical Assistance Center (METAC) is a collaborative institution between the IMF, member countries, and donor partners (the European Union, France, Germany, Netherlands, and Switzerland) with an overarching objective to help governments in the Middle East and North Africa build human and institutional capacity, to design and implement sound macroeconomic and financial policies that promote growth and reduce poverty.

Within this framework, METAC provides various types of assistance, depending on the needs of member countries. For instance, we provide capacity development in the areas of banking regulation and supervision, public financial management—to help governments reduce wasteful spending and use available budget resources effectively, revenue administration—to mobilize domestic resources, and macroeconomic statistics—as a basis for evidenced-based economic policy decisions. In the past, METAC provided technical assistance in other areas, such as public debt management and central bank operations, as these were seen priority needs in member countries.

METAC's delivery of assistance has also evolved over time, based on lessons learnt from experience. For instance, currently most of our assistance is combined with hands-on training of staff, to strengthen skills and facilitate reform/policy implementation. We also organize regional workshops to provide peer-to-peer learning opportunities. For instance, this year, we have already organized five regional workshops.

Since 2011, our work has been affected significantly by conflicts in the region. Recognizing the need to remain engaged and to preserve the institutional and human capacity during this difficult period, we started holding off-site technical assistance missions for Afghanistan, Iraq, Libya, and Yemen. The objective is to limit the immediate impact of conflicts, protect economic institutions, and create budget space that will serve the basic needs of the public. This would provide the basis for progress during difficult times and faster jump-start when the security situation improves. The large flow of refugees from Syria, Afghanistan, Iraq, Libya, and Yemen has also complicated the task of policy-makers in neighboring countries, due to fiscal costs and strains on absorption capacity. This has become another source of demand for capacity development.

Overall, METAC's assistance has helped countries to make concrete progress in building strong institutions. For instance, with our support, the Palestinian Monetary Authority set up an automated, online

> **"We plan to increase our collaboration with national and regional institutes and universities, by offering our services to their learning programs and training initiatives"**

HADITH FR.qxp_62 6/1/17 9:23 PM Page 5

"Training is a key component in METAC's integrated package of capacity development, accounting for more than 40 percent of the center's activities"

credit registry system, which is the second central bank registry (after Malaysia) in the world with a credit scoring system both for its internal use as well as for the use of banks and microfinance institutions.
METAC's responsiveness to countries' demands, its flexibility to adapt to evolving priorities, as well as its well-tailored assistance to the needs of the region have been the main reasons for its effectiveness. In fact, this effectiveness has been appreciated by members, and since May 2016, four new countries (Algeria, Djibouti, Morocco, and Tunisia) joined the Center. METAC now serves 14 member countries versus 10 countries in 2004.

What is the role of training in METAC?

Training is a key component in METAC's integrated package of capacity development, accounting for more than 40 percent of the center's activities. For instance, this year, METAC fielded 70 technical assistance (TA) missions, of which one-third was combined with hands-on training, eight national workshops, and five regional workshops on "Effective Supervision of Institutions Offering Islamic Financial Services", "Frameworks for the Management of Fiscal Risks", "Tax Administration Diagnostic Assessment Tool", "National Accounts Compilation Issues" and "Price Index Compilation Issues".
METAC organizes three types of practical and policy-oriented training activities to build institutional capacity and enhance the implementation of reforms including: hands-on training combined with technical assistance, national workshops to address a specific area in which the country's institutional capacity is weak; and regional workshops for all or a group of members on issues common for the region. Such workshops provide an effective platform for sharing of policy experiences, peer-to-peer interaction, learning, and networking. Some of our regional workshops are organized jointly with the IMF's Center for Economics and Finance, in Kuwait.

What is the importance of training in developing public institutions in the region?

Technical assistance and training together help strengthen the foundation of public institutions and build capacity for effective policy-making. Our experience has shown that absent adequate human capacity, reforms cannot be effective. Therefore, training is critical for developing public institutions.
The ongoing conflicts in many MENA countries and the resulting migration mean that institutions are losing their skillful staff. Thus, training in the region is even more critical today than before, particularly to ensure that the new entrants in public institutions have the necessary skills and knowledge.
I also want to note that the IMF provides online training to government officials, as well as to the general public. This initiative has started in 2014 and has proven to be very successful, with more than 6000 people getting online training every year. Government officials as well as the general public in MENA countries particularly could benefit more from this form of training.

How can these institutions accompany the key transformations in the region, and what is required from them?

With regional conflicts, eroding competitiveness, lower oil prices and remittances, economic conditions continue to be very challenging for many countries in the MENA region. Public institutions need to undertake prudent economic management, paired with bold reforms to create an enabling environment for private sector–led growth and job creation. Underlying these goals is the need to build modern and transparent institutions to foster accountability and good governance.

How does your work complement training institutes in the region?

With more than 50 years of experience in building effective institutions and supporting growth across the world, the IMF brings lots of expertise and cross-country knowledge in its training programs. Our focus is macroeconomic policies, management, and statistics, within the IMF's areas of expertise. As mentioned earlier, our regional training programs also offer opportunities for peer-to-peer learning and sharing of experiences. Training institutes in the region are specialized in specific areas/topics, some of which are outside the IMF's expertise. Also, they have deeper knowledge of country-specific issues, and thus their training covers more granular issues. Both are needed in building good institutions, and as such they complement each other. In addition, in many instances, the IMF partners with training institutes in the region, with each bringing to the table its areas of expertise, and such cooperation has been beneficial for all.

What are your future plans?

There is a lot to be done to strengthen the institutional and human capacity in the MENA region at this critical time. Our plan is to increase technical assistance and training to fragile and conflict-affected states, assist them in rebuilding institutions as conflicts subside, and help refugee-recipient countries handle the strains resulting from large refugee inflows. In this context, METAC will continue to collaborate with member countries and development partners to serve at best the needs of the region.
To ensure complementary and effective multiple donor assistance to member countries, we are also strengthening our cooperation with other donors. In addition, we plan to increase our collaboration with national and regional institutes and universities, by offering our services to their learning programs and training initiatives.

HADITH FR.qxp_62 6/1/17 9:23 PM Page 6

Le Liban et l'échange automatique d'informations fiscales

L'échange automatique d'informations est une révolution pour tous les pays qui la mettent en œuvre, non seulement pour les clients mais aussi pour les banques et les métiers du conseil juridique et fiscal et de l'ingénierie patrimoniale.

Les conférenciers

Vue du public

Et pour le Liban c'est encore plus vrai, compte tenu de sa longue tradition de respect d'un secret bancaire absolu. D'autre part, la mise en œuvre du Common Reporting Standard établi par l'OCDE nécessite de bien maîtriser la méthodologie de CRS, les critères de classification très subtiles des entités à déclarer et les procédures de détermination de la résidence fiscale du client. Ce qui nécessite de connaître le cadre juridique libanais et avec quels pays le Liban échangera des informations en 2018 et au cours des années suivantes. C'est autour de cette thématique que s'est tenue la conférence intitulée « Le Liban et l'échange automatique d'informations fiscales : Un tournant historique, un défi pratique » organisée à Beyrouth le 9 Mars 2017 par la société « Academy & Finance ». L'objectif de la conférence était d'éclairer les professionnels du secteur financier du Liban sur les différentes problématiques. Ci-dessous les idées principales présentées par le Directeur Général des Finances Publiques, Dr. Alain Bifani au cours de la conférence.

La stratégie du Liban face aux nouveaux standards internationaux

Le Groupe d'action financière (GAFI) est un organisme intergouvernemental créé en 1989 par les Ministres de ses états membres. Les objectifs du GAFI sont l'élaboration des normes et la promotion de l'efficace application de mesures législatives, réglementaires et opérationnelles en matière de lutte contre le blanchiment de capitaux, le financement du terrorisme et les autres menaces liées à l'intégrité du système financier international. Le Liban est sorti de la liste noire du GAFI en 2002 après l'adoption de la loi 318 sur le blanchiment d'argent, mais faute d'une législation efficace contre le blanchiment, la fraude et le financement du terrorisme, le Liban demeure tout de même dans la liste des pays « à surveiller ». Les banques libanaises ont donc renforcé leur système de lutte contre les opérations de blanchiment de capitaux et de financement du terrorisme afin d'entrer en conformité avec les législations internationales.

Parmi ces législations, la loi FATCA fait obligation aux banques du monde entier de transmettre de façon automatique à l'administration fiscale américaine (Internal Revenue Service) des informations sur les revenus des contribuables américains, avec une sanction de 30% sur l'ensemble des flux financiers versés depuis les Etats-Unis sur les comptes susceptibles d'appartenir à des contribuables américains. Dans le cas du Liban, la loi FATCA s'applique sans réciprocité de la part des Etats-Unis. De plus, ces dispositions sur l'échange d'informations fiscales entrent en contradiction avec le secret bancaire adopté au Liban. Pour entrer

HADITH FR.qxp_62 6/1/17 9:23 PM Page 7

en conformité avec les standards internationaux (notamment ceux de l'OCDE), Le Liban a adopté en 2016 la loi 55 par laquelle les accords d'échanges d'informations fiscales peuvent se substituer à la loi 3/9/1956 sur le secret bancaire.

En Février 2014, les ministres des Finances du G20 ont approuvé une norme commune de déclaration fiscale. Le Common Reporting Standard (CRS) impose ainsi aux institutions financières d'identifier les comptes déclarables et d'informer les autorités fiscales du pays où le détenteur du compte a sa résidence. De plus, chaque année, les institutions financières devront reporter les soldes, intérêts et dividendes des comptes détenus par des personnes physiques ou morales (y compris fiducies et fondations).

Le 22/4/2016, le Liban a demandé officiellement à devenir membre du Forum Mondial sur la transparence et l'échange d'informations à des fins fiscales et s'est engagé également à l'échange automatique d'information (CRS) et à procéder aux premiers échanges en Septembre 2018.

La Loi 60/2016 définit clairement le résident fiscal au Liban :

- Toute personne morale constituée selon les lois libanaises ou possédant au Liban un lieu pour l'exercice de son activité
- Toute personne physique disposant d'un foyer d'habitation au Liban, possédant un lieu pour l'exercice de ses activités au Liban, ou séjournant au Liban pour une période de plus de 183 jours durant une période de 12 mois.

Les revenus de ces résidents fiscaux sont imposés conformément aux règles en vigueur de la loi relative à l'impôt sur le revenu.

A partir de 2018, les non-résidents ne bénéficieront plus du secret bancaire, quant aux résidents, le choix est laissé au pays malgré l'impact sur la fraude fiscale. (à partir de 2016 et par l'adoption de la loi 55, 27/10/2016).

Le phénomène d'érosion de la base d'imposition et de transferts de bénéfices est à l'origine d'une perte de recettes fiscales de 100 à 240 milliards de dollars par an à travers le monde. La fraude fiscale représente donc un enjeu considérable pour les gouvernements du monde entier.

Le rapport intitulé « L'élaboration d'un instrument multilatéral pour modifier les conventions fiscales bilatérales » a conclu que la rédaction d'un tel instrument multilatéral était non seulement possible mais encore souhaitable et qu'il conviendrait d'ouvrir rapidement des négociations en ce sens. Le 24/11/2016, plus de 100 juridictions ont participés aux négociations pour la conclusion d'un instrument multilatéral ayant pour objet de mettre rapidement en œuvre une série de mesures relatives aux conventions fiscales pour actualiser les règles fiscales internationales et réduire les possibilités d'évasion fiscales par les multinationales, en permettant aux gouvernements de renforcer leurs conventions fiscales. Une cérémonie de signature se tiendra en juin 2017 à Paris.

Le plan du Liban pour mettre en œuvre l'échange automatique de renseignements en matière fiscale (Common reporting standard de l'OCDE)

En Octobre 2016, suite aux recommandations du Gobal Forum, le législateur libanais a approuvé plusieurs lois en relation avec l'échange d'informations fiscales sur demande et l'échange automatique d'informations fiscales. La BDL et la SIC demanderont les informations des institutions financières afin que les autorités compétentes puissent les transmettre de façon automatique suite aux accords signés et les institutions financières seront soumises à une amende allant de 100 à 200 millions avec le droit aux autorités de soumettre l'institution aux sanctions et amendes présentes dans les lois en application.

Le gouvernement libanais, par le biais du Ministère des Finances, pourra signer les accords suivants :

- La convention multilatérale sur l'assistance mutuelle en matière fiscale (MAC) L'accord multilatéral sur l'échange
- automatique d'informations financières (MCAA)

Les informations financières des banques et des compagnies d'assurance seront collectées par le SIC (Special investigation Commission) et l'ICC (Insurance Control Commission) qui les transmettront au Ministère des Finances, qui à son tour les transmettra aux autorités compétentes étrangères, et ce dès septembre 2018.

En novembre 2016, suite à la demande du forum, le Ministère des Finances a convoqué son intention d'échanger des informations avec les 99 pays participants à l'exception d'Israël. Parmi ces derniers, 60 veulent échanger avec le Liban, 31 n'ont pas mis le Liban dans leur liste de partenaires et 8 pays n'ont pas encore présenté leur liste de pays partenaires. Le Liban qui a choisi la voie multilatérale d'échange d'informations n'aura plus à négocier les conventions au niveau bilatéral avec chacun des 47 pays partenaires.

Les juridictions veulent aller plus loin et étendre les procédures de diligence raisonnable afin de couvrir tous les non-résidents ou au moins les résidents des pays avec lesquels elles ont conclu un instrument d'échange de renseignements fiscaux. Une telle approche pourrait réduire considérablement les coûts à la charge des institutions financières car elles n'auraient pas à appliquer des procédures supplémentaires chaque fois qu'une nouvelle juridiction veut s'associer à l'échange de renseignements. Le Liban a choisi l'Approche Globale par laquelle les institutions financières devront collecter des informations sur tous les non-résidents à l'exception des américains déjà soumis aux normes du FATCA.

HADITH FR.qxp_62 6/1/17 9:23 PM Page 8

Lamia Bissat…chevalier de l'ordre national de la Légion d'honneur française

Mme Lamia Moubayed Bissat

- **Mme Bissat: « Les malheureux n'ont que la patrie »,**
- **« Il faut avoir le courage nécessaire pour oser l'État »**

L'ambassadeur de France, SEM. Emmanuel Bonne, a remis à la directrice de l'Institut des Finances Basil Fuleihan, Mme Lamia Moubayed Bissat, les insignes de chevalier de l'ordre national de la Légion d'honneur française. La cérémonie a eu lieu le 7 avril 2017 à la Résidence des Pins en présence de l'équipe de l'Institut, des proches de Mme Bissat et de nombre de personnalités.

L'ambassadeur de France a loué à cette occasion le parcours « remarquable » de Mme Bissat avant de lui remettre la Légion d'honneur, décoration qui a couronné ses années d'engagement au service de l'État. « Servir l'État, c'est servir une certaine vision de la société. C'est cela que vous avez mis en œuvre », a souligné M. Bonne. Il a par ailleurs félicité Mme Bissat pour ses « principes » et ses « contributions relatives, notamment, à la protection du patrimoine culturel libanais, la promotion de la sécurité routière ainsi que la mixité et l'égalité au Liban ». L'ambassadeur a enfin tenu à rendre hommage à la « femme de conviction » que représente Mme Bissat en rappelant que la France a confiance dans le Liban qu'elle sert, dans sa « diversité, sa pluralité et son ouverture ».

Mme Lamia Moubayed Bissat a, de son côté, tenu à saluer le travail de toute l'équipe de l'Institut des finances, « soudée par des valeurs communes », après avoir remercié l'ambassadeur Bonne de lui avoir décerné la plus haute distinction française. Elle a en outre souligné la nécessité de préserver le Liban contre tout « mépris » qui « mettrait en péril la stabilité du pays ». Mme Bissat a par ailleurs qualifié les relations que l'Institut Basil Fuleihan a tissées entre le Liban, la France et les autres partenaires de « révolution pacifique qui crée des liens et décloisonne les institutions ». « Il faut avoir le courage nécessaire pour oser l'État », a-t-elle conclu.

Avec l'équipe de l'Institut des Finances Basil Fuleihan

Des extraits de l'allocution de Mme Bissat intitulée « Oser l'Etat »

… Pourquoi cet hommage ? Quel bilan ?
« Ce soir, c'est l'occasion de dire encore une fois, que développer c'est tout d'abord valoriser le capital humain, base de tout progrès, Et que l'enjeu de la formation n'est donc pas second, qu'il est lié au projet d'une fonction publique d'avenir.
Depuis sa création, L'Institut des Finances a pris appui d'abord sur la France mais aussi sur nos partenaires européens et arabes.
Ensemble, nous avons bâti une institution apprenante et militante - un bel instrument à vocation locale et régionale.
Nos fonctionnaires sont formés auprès des écoles Françaises du service public les plus prestigieuses et nos formateurs s'y perfectionnent.
Ensemble, nous avons établi une coopération équilibrée, basée sur les atouts de chacun. Le tandem Franco-Libanais répond aux demandes d'appui en matière de gouvernance, et le modèle de l'Institut s'exporte en Palestine, en Jordanie, au Maroc mais aussi en Serbie et en Côte d'Ivoire, bref, partout au monde où le besoin existe !
20 ans après, c'est une révolution pacifique qui crée des liens, qui décloisonne les institutions, qui rapproche, encore plus, les deux rives de notre méditerranée.
Le réseau national de formation lancé en 2013 avec l'Omsar et le conseil de la fonction publique fédère aujourd'hui 24 écoles et s ervice de formation. Une culture nouvelle fleurit et de nouveaux centres prennent vie, le dernier en date au ministère de l'Économie.
Un autre réseau régional : le GIFT-MENA devient un outil de développement Sud-Sud tout en favorisant l'ouverture vers les voisins du Nord. Et, il inspire déjà l'Afrique subsaharienne.
Tout cela, Mesdames et messieurs, c'est du tangible, du réel, de la vraie coopération tridimensionnelle ; un atout majeur en Méditerranée.
Monsieur l'Ambassadeur, vous qui aimez tant ce Liban. - et vous le dites si bien بحبك يا لبنان. Notre partenariat, grâce à vous, se réinvente d'année en année. Hommage à l'équipe de cette Ambassade avec laquelle nous travaillons avec plaisir et efficacité.
Enfin, Mme Bissat a déclaré avoir choisi de conclure, avec les mots d'un révolutionnaire socialiste du XIX^{e} siècle, souvent associé à tort aux utopistes: Auguste Blanqui disait « Les malheureux n'ont que la patrie ».
Dans une région déchirée par les violences, par le doute et le discrédit, où patries, clans et religions se confondent, les malheureux, Mesdames et Messieurs, …… n'ont que l'Etat.
Aurions-nous le courage de laisser construire, avec sagesse et économie, des institutions efficaces, responsables et ouvertes … comme l'ont fait un jour les grands de ce pays. Aurions-nous le courage d'oser l'Etat !? »